الدعم المالي المحلي للجمعيات في الجزائر دراسة حالة بلدية بسكرة

Local Financial Funding for Associations in Algeria: A Case Study of the Municipality of Biskra.

قمان محمد

جامعة تلمسان (الجزائر)، البريد الالكتروني: mohammed.kamane@univ-tlemcen.dz

تاريخ الارسال: 2019/04/07 **تاريخ القبول: 2019/0908/26** **تاريخ النشر: 2019/10/15**

الملخص:

من اجل تحقيق تنمية شاملة في مختلف الميادين ، خولت الدولة للجماعات المحلية الإنفاق على مختلف المجالات التي تهم المواطن و تعود بالنفع عليه ، وحتى تكون المجهودات المبذولة من طرف الجماعات المحلية ذات جدوى و فعالية ، يجب أن تصاحبها مشاركة من مختلف أفراد المجتمع و هذا بتمكينهم من إنشاء الجمعيات ، التي تساهم في تقديم خدمات مهمة في مختلف المجالات الاقتصادية و الاجتماعية ، إذا ما توفر لها الدعم المالي الكافي من اجل القيام بواجبها و تحقيق أهدافها و رسالتها التي أنشأت من اجلها ، ومن خلال هذه الدراسة سنقوم بتحليل حجم الدعم المالي الممنوح من طرف الجماعات المحلية للجمعيات الناشطة في إقليم بلدية بسكرة .

الكلمات الدالة: الجمعيات ، مالية الجماعات المحلية ، الدعم المالي المحلي

Abstract:

In order to help our country build a thriving community, the government has allowed local authorities to spend on different vital sectors that will enhance the community's well-being. These local authorities are working hand in hand with civil associations to maintain prosperity to all members of society and meet their needs. It is worth noting, however, that local authorities in addition to civil associations cannot work effectively without sufficient financial support from the government. This study aims to analyze the effectiveness of the government's financial support to local authorities and civil associations that are currently operating in Biskra.

Keywords: associations – local financial funding .

مقدمة :

لتحقيق التنمية الشاملة تخصص الكثير من الدول الجزء الأكبر من دخلها السنوي للإنفاق على مختلف القطاعات الاقتصادية ، ولتكون هذه النفقات ذات جدوى تسمح لكل المجتمع من الاستفادة منها ، فان غالبية هذه الدول أعطت للجماعات المحلية إمكانية التصرف في هذه الإيرادات و إنفاقها على مختلف القطاعات التي تمس حياة الأفراد داخل المجتمع ، لأنها الأقرب إلى المواطن و تعرف احتياجاته بشكل أوضح من السلطة المركزية الممثلة في الحكومة .

ان التحديات التي تفرضها العولمة و النظام الدولي الجديد فرض على الدولة بشكل عام و على الجماعات المحلية داخلها بشكل خاص العمل على إشراك كل شرائح المجتمع في عملية التنمية المحلية عن طريق فتح المجال أمام أفراد المجتمع في إنشاء و تكوين مؤسسات أو تنظيمات قادرة على مشاركة الدولة في عملية التنمية الشاملة ، ومن بين هذه التنظيمات نجد الجمعيات الوطنية

هذه الأخيرة تختلف تسميتها من مجتمع إلى آخر ، فمنهم من يطلق عليها تسمية المنظمات غير ربحية و منهم من يطلق عليها المنظمات غير حكومية ، الجمعيات الأهلية ، منظمات النفع العام ، المنظمات الخيرية أو التطوعية و منهم من يسميها القطاع الثالث أو القطاع المستقل ، سنعتمد في هذه الدراسة مصطلح الجمعيات كمرادف لما سبق من المصطلحات.

إن إيجاد التمويل الدائم للجمعيات له تأثير فعال و ملموس على مدى قدرة هذه الجمعيات بالاستمرار في تأدية مهامها و تقديم برامجها و خدماتها لعموم المستفيدين منها ومن ثمة تحقيق أهدافها و رسالتها التي أنشأت من اجلها ، تجسيدا لمبدأ المشاركة الفعلية للمجتمع في تحديد الاختيارات التنموية الملائمة له و في حل مشاكله بنفسه دون الاعتماد الكلي على الدولة

سنتناول في هذه الدراسة حجم الدعم المالي الممنوح من طرف السلطات المحلية لمجموع الجمعيات المنتشرة في إقليم بلدية بسكرة ، ومنه نطرح الإشكالية التالية:

ما هو حجم الدعم المالي المحلي الممنوح للجمعيات في الجزائر؟

سنقوم في هذه الدراسة أولا بالتعرف على أهم المفاهيم المتعلقة بالجمعيات حيث سنتناول مفهومها، مقوماتها ، مصادر تمويلها ، ثم سنقوم بدراسة حجم الدعم المالي المحلي الممنوح للجمعيات في ولاية بسكرة أين سنتعرف على الصلاحيات التي منحها المشرع للجماعات المحلية في مجال الإنفاق على الجمعيات ، و مقدار المبالغ المخصصة لها بالمقارنة مع حجم الإنفاق الكلي للجماعات المحلية .

1 . مفهوم الجمعيات

لقد عرف نيلسون المنظمات غير الربحية (الجمعيات) بالقطاع الثالث .انطلاقا من أن الأول يعني القطاع الحكومي والقطاع الثاني يعني القطاع الخاص (التجاري) ومنه ما تبقى أو ما لم يشمل بالقطاعين السابقين يندرج تحت القطاع الثالث.

وتعرف أيضا بأنها جماعة من الأفراد تجمعوا بصورة تلقائية لتحقيق غرض مشترك ، إن الأساس في هذه الجمعيات ليس الانتفاع أو الربح، العضوية فيها اختيارية ومستقلة عن سيطرة الدولة، بهدف تحقيق المصالح المشتركة **(.قوت القلوب محمد فريد ، 2000. ص57.)**

كما يمكن أيضا تعريف الجمعية بأنها أي منظمة لها علاقة بأحد ثلاث أغراض أو أهداف رئيسية وهي:

. أية منظمة تؤدي أو تنفذ أعمال عامة موكلة لها من الدولة.

.أي منظمة تقدم خدمات أو أعمال عامة عليها طلب من العامة وليست لدى الدولة أو المنظمات الربحية .الرغبة أو القدرة في تقديم هذه الخدمات.

. أي منظمة تهدف إلى التأثير على سياسة الدولة أو المنظمات الربحية الخاصة أو المنظمات غير الربحية في مجال معين.

أن المشرع الجزائري عرف الجمعية حسب المادة الثانية من القانون 06-12 المؤرخ في 2012/01/12 والمتعلق بالجمعيات والصادر في الجريدة الرسمية بتاريخ 2012/01/15 بما يلي: تعتبر الجمعية في مفهوم هذا القانون تجمع أشخاص طبيعيين أو معنويين على أساس تعاقدي لمدة محدود أو غير محدود، ويشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعا ولغرض غير مربح من أجل ترقية الأنشطة وتشجيعها لاسيما في المجال المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي والبيئي والخيري والإنساني.

2 . مقومات الجمعيات

في دراسة بحثية لمعهد دراسة السياسات العامة بجامعة جون هوبكنز الأمريكية وضعت مجموعة من المعايير لتحديد مفهوم القطاع غير الربحي وخرجت هذه الدراسة بعدة معايير وصفات يجب أن تتوفر في المنظمات أو الجمعيات وتتمثل بالصفات أو المعايير التالية : **(قنديل أماني ،1994، ص 16، ص17.)**

.أن يتوفر للجمعية أو المنظمة شكل رسمي له سمة الدوام إلى حد ما، وبالتالي فهو يستبعد التجمعات المؤقتة وغير المؤسسية.

.أن تكون المنظمة غير هادفة للربح وبالتالي فهو يستبعد أي منظمة توزع أرباحها على مؤسسيها أو أعضاء مجلس الإدارة ، لأن الربح وفق لهذا المعيار ينبغي أن يتجه في حالة حدوثه إلى تطوير فعالية المنظمة نفسها.

.أن تكون المنظمة غير حكومية، أي غير مرتبطة هيكليا بالحكومة، لكنها يمكن أن تحصل على دعم أو مساندة من الحكومة أو من جهات أجنبية (مالية ، أو فنية).

.أن تنبع الإدارة الذاتية للمنظمة أو جمعية من داخلها، وبالتالي فان التعريف يستبعد من مجاله أي جمعية أو منظمة تدار من الحكومة أو من أي قوى خارجية عنها.

.توافر قدر من المشاركة التطوعية سواء في إدارة المنظمة أو في أنشطتها، والتطوع قد يرتبط بنشاط معين أو قد يرتبط بمجلس الإدارة أو الاثنين معا.

.أن تكون الجمعية أو المنظمة غير حزبية أي لا ترتبط أساسا بحزب معين ولا تطور أو تنشر أي دعاية سياسية لأي مرشح لمنصب سياسي أو وظيفة عامة، لكنها قد تنشط سياسيا

3.تمويل الجمعيات

عموما فان مصادر التمويل الذي تعتمد عليه الجمعيات تتمثل في:

1.3 الدعم الحكومي

وهو الإعانات المالية التي تقدمها الدولة للجمعيات والذي يتقرر سنويا في الميزانية العامة ، ويكون هذا الدعم المالي سنويا عن طريق الإعانة الدورية والتي تمنحها الدولة بصفة سنوية، أو يكون ظرفيا عن طريق الإعانات الاستثنائية والتي تصرف لمواجهة العجز الطارئ في موارد الجمعية أو لتسديد ديونها أو لأعانتها على التوسع في أنشطتها، ويكون الدعم المالي أيضا عن طريق الإعانات الإنشائية لإسهام في إنشاءات خاصة لمشروع يدخل في أغراض الجمعية و ميدان عملها، وقد يكون الدعم المالي عن طريق الإعانات التأسيسية وتطلب هذه الإعانة للمساهمة في تأثيث نشاط من أنشطة الجمعية الذي يدخل في أغراض ومجالات عمل الجمعية. **(طلعت الشافعي ، بدون سنة ، ص 7-8)**

وإلى جانب هذه الإعانات المالية (الدعم المالي) فان الدعم الحكومي قد يكون عن طريق ما تمنحه الدولة من هبات مادية كالعقارات والأراضي للجمعيات لإقامة مشاريع، وقد يكون عن طريق إعفاءات من الرسوم الجمركية والضرائب على خدمات ومنتجات الجمعية وعلى مستورداتها من السلع والمعدات.

2.3 الدعم الذاتي

إلى جانب مصادر التمويل الحكومي هناك مصادر تمويل ذاتية تعتمد عليها الجمعية في الحصول على إرادات مالية وهي : **(طلعت الشافعي ، بدون سنة ، ص 10)**

الرسوم العضوية

وهو المبلغ الذي يدفعه العضو عند أول انضمامه لعضوية الجمعية وتحدده لائحة النظام الأساسي للجمعية.

اشتراكات الأعضاء

وهي تلك التي يدفعها الأعضاء شهريا أو سنويا. باعتبارهم أعضاء عاملين بالجمعية وهذه الاشتراكات تعد مقياسا هما لنشاط الجمعيات وانضمام المواطنين لها وتعاونهم لتحقيق أهداف الجمعية، وكلما زاد حجم العضوية بالجمعية يزداد حجم هذا المصدر من مصادر التمويل وتخضع اشتراكات الأعضاء إلى القانون الداخلي أو القانون الأساسي للجمعية.

التبرعات التلقائية

وهي التبرعات التي تحصل عليها الجمعيات تلقائيا دون التوجه للجمهور، وغالبا ما يتم تلقي هذه التبرعات في مقر الجمعية أو في مقر أنشطتها المختلفة ، و تزداد هذه التبرعات في المناسبات الدينية وتعتمد عليها الجمعية في تأدية رسالتها وخاصة الجمعيات الدينية.

الهبات والوصايا

وهي التي يقدمها أهل الخير إلى الجمعيات ويتأثر هذا المصدر بالحالة الاقتصادية على المستوى الوطني ،أما الهبات التي ترد الجمعية من الخارج فتمثل مصدرا هاما من مصادر التمويل للجمعية ودعم مشروعاتها، وتتحصل الجمعية على هذه الهبات والوصايا من الأشخاص أو التجار أو من المؤسسات وقد تكون نقدية أو عينية.

إرادات ورسوم أوجه النشاط المختلفة

تتحصل الجمعية على هذا النوع من المداخيل عن طريق عوائد خدماتها والرسوم التي تفرضها للانتفاع من الخدمات التي تقدمها للمجتمع وهذا الرسم يساعد الجمعية على التوسع في الخدمة والارتقاء بمستوى الأداء وكلما زاد مستوى الخدمة كلما زاد الإيراد المحقق.

إرادات الممتلكات وفوائد الأسهم والسندات وشهادات الاستثمار

نجد أن بعض الجمعيات تمتلك قطعة أرض زراعية أو مباني مؤجرة تدر عليها دخلا تستثمره الجمعية في نشاطاتها المختلفة كما أن بعض الجمعيات تستثمر الفائض من أموالها في ودائع بنوك أو شهادات الاستثمار أو الأسهم والسندات، وهذه تدر دخلا للجمعية وتعتبر من بين مصادر التمويل الذاتي للجمعية.

نشاط جمع التبرعات:

يعتبر نشاط جمع التبرعات من أهم المصادر التمويلية للجمعيات ويجب الأخذ بعين الاعتبار إلى أن أسلوب جمع التبرعات أصبح صعبا ومعقدا وأكثر منافسة بين جمعيات المجتمع المدني المختلفة ولذا فان هذه الجمعيات تقوم جاهدة بتصميم وتطوير أسلوب ونظام فعال لجمع تبرعات يتناسب مع رسالة الجمعية

ومهامها والغرض الذي وجدت من اجله، وتختلف مصادر وأشكال الإرادات المالية المتحصل عليها من نشاط جمع التبرعات، فقد تكون منح مـــــالية أو عينية يتم التبرع بها من طرف الأفراد والمؤسســات والشركــات الخاصة. **(ابراهيم بن علي ملحم، 2004، ص 138)**

3.3 الدعم الخارجي

يمكن أن يكون الدعم الخارجي المقدم من الحكومات الأجنبية أو المنظمات الدولية على شكل مساعدات مالية أو مساعدات عينية من مواد غذائية أو تجهيزات مختلفة أو أدوية ، كما قد يكون الدعم عن طريق التكفل بتقديم دورات تكوينية للجمعيات بهدف تحسين قدراتها في المجال الإداري و التنظيمي

من ابرز الأمثلة على الدعم الخارجي الموجه للجمعيات الجزائرية نجد برنامج جسور ، أطلق هذا البرنامج في أبريل 2007 بهدف تعزيز التعاون الجزائري الفرنسي في مجال دعم الجمعيات الجزائرية و الفرنسية التي تنشط في ميدان الطفولة و الشبيبة ، و يستفيد البرنامج من دعم الوزارة الفرنسية للشؤون الخارجية و الأوروبية و الوكالة الفرنسية للتنمية ، يسهر على تنفيذ هذا البرنامج اللجنة الفرنسية للتضامن الدولي CFSI وهي جمعية فرنسية تضمن بصفتها قائدة للبرنامج التكفل الإداري و المالي للبرنامج ، فيما تتكفل من جهة أخرى جمعية NADA الجزائرية بالإطار القانوني و الإداري للبرنامج، من بين الآليـــــــات التي يعتمدها برنامج جسور لتحقيق أهدافه نجد صندوق دعم المبادرات المحلية FAIL ، صندوق دعم مبادرات الشباب FAIJ

في الجزائر وحسب المادة 29 من القانون 12-06 المؤرخ في 12يناير2012 المتعلق بالجمعيات فأنه يمكن للجمعية الحصول على مواردها عن طريق اشتراكات أعضائها، المداخيل المرتبطة بنشاطاتها الجمعوية وأملاكها والهبات النقدية والعينية والوصايا ، مداخيل جمع التبرعات ،الإعانات التي تقدمها الدولة أو البلدية أو الولاية.

أما فيما يخص نشاط جمع التبرعات فأن القانون الجزائري يشدد على هذه العملية ويشترط الحصول على ترخيص مسبق بجمع التبرعات وضرورة التصريح بالحصيلة للسلطات العمومية ويأتي هذا التضييق الممارس على النشاط جمع التبرعات نظرا للظروف الأمنية التي مرت بها البلاد وسعي الدولة إلى تجفيف قنوات تمويل الجماعات الإرهابية.

4 . ميزانية البلدية و صلاحياتها في مجال دعم الجمعيات

1.4 مفهوم ميزانية البلدية

تعرف ميزانية البلدية حسب المادة 149 من قانون البلدية لسنة 1990 على انها جدول التقديرات الخاصة بإيراداتها و نفقاتها السنوية ،وتشكل كذلك امرأ بالإذن و الإدارة يمكن من سير المصالح العمومية و تتشكل ميزانية البلدية من وثيقتين هما الميزانية الأولية و الميزانية الإضافية.

الميزانية الأولية هي وثيقة تقدر فيها جميع النفقات و الإيرادات المتعلقة بسنة مالية معينة و توضع قبل بدء السنة المالية الجديدة

الميزانية الإضافية تعتبر تصحيحا و تتميما للميزانية الأولية و يتم فيها إجراء معادلة النفقات و الإيرادات خلال السنة المالية تبعا لنتائج تنفيذ ميزانية السنة السابقة.

2.4 صلاحيات البلدية في مجال دعم الجمعيات

من خلال الاطلاع على الحساب الإداري للبلدية نستطيع ملاحظة أهم الحسابات التي تصب في مجال دعم الجمعيات ، ونجد هذه الحسابات في المجموعتين التاليتين :

المجموعة 91 : تضم هذه المجموعة النفقات الخاصة بالمصالح الإدارية ،وتظهر الحسابات الخاصة بدعم البلدية للجمعيات تحديدا في الباب التالي :

الباب 914- الشباب و الرياضة و الثقافة : نجد ضمن هذا الباب كل المخصصات المالية الموجه للجمعيات الرياضية و الثقافية

المجموعة 92 : تضم هذه المجموعة النفقات الخاصة بالمصالح الاجتماعية ،وتظهر الحسابات الخاصة بدعم البلدية للجمعيات تحديدا في الباب التالي :

الباب 920- المساعدة الاجتماعية المباشرة : نجد ضمن هذا الباب كل المخصصات المالية الموجه للجمعيات الاجتماعية.

5 . الجمعيات في بلدية بسكرة

1.5 التعريف بالولاية:

ظهرت ولاية بسكرة بموجب التقسيم الإداري لسنة 1974 ، يحدها من الشمال باتنة و من الشمال الشرقي خنشلة ، ومن الشمال الغربي المسيلة ، كما يحدها من الجنوب كل من ولايتي الوادي و الجلفة . تتربع ولاية بسكرة على مساحة إجمالية تقدر بنحو 21671 كلم مربع ، و تضم 33 بلدية و 12 دائرة .يقطنها 633234 ألف نسمة و بكثافة سكانية بمعدل 28 ساكن لكل كلم .

2.5 تعداد الجمعيات في ولاية بسكرة

يوجد في ولاية بسكرة على غرار ولايات الوطن العديد من الجمعيات، وحسب آخر الإحصاءات فقد بلغ تعدادها 1085 جمعية ، موزعة بين 124 جمعية ولائية و 961 جمعية محلية ،ويمكن تقسيم هذه الجمعيات حسب النشاط الذي تقوم به إلى 3 أنواع : جمعيات رياضية ، جمعيات اجتماعية ، جمعيات ثقافية . **الجمعيات رياضية :** 237 جمعية منها 207 جمعية محلية و 30 جمعية ولائية

الجمعيات الاجتماعية : 719 جمعية منها 660 جمعية محلية و 59 جمعية ولائية

الجمعيات الثقافية: 129 جمعية منها 35 جمعية ولائية و 94 جمعية محلية .

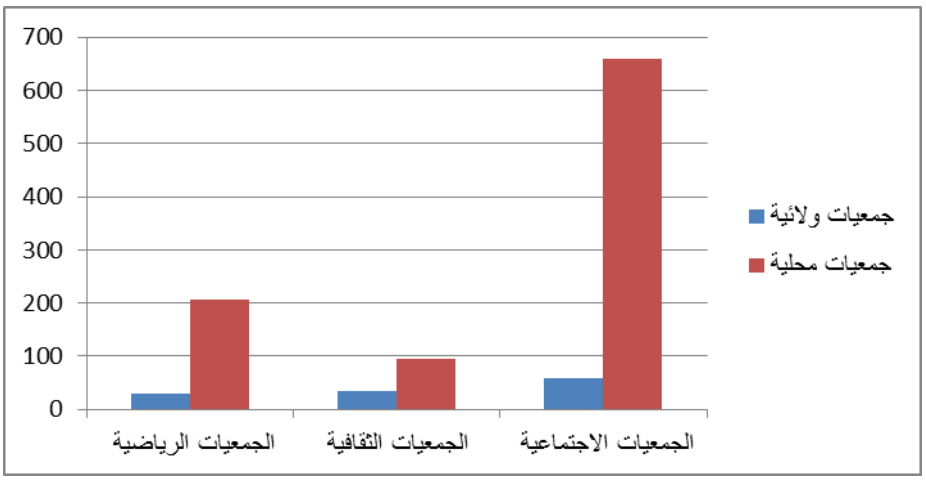

رسم توضيحي لتعداد الجمعيات الولائية و المحلية المنتشرة في ولاية بسكرة

3.5. تعداد الجمعيات في بلدية بسكرة

الجمعيات رياضية : 141 جمعية محلية ، الجمعيات الاجتماعية : 350 جمعية محلية ، الجمعيات الثقافية: 36 جمعية محلية

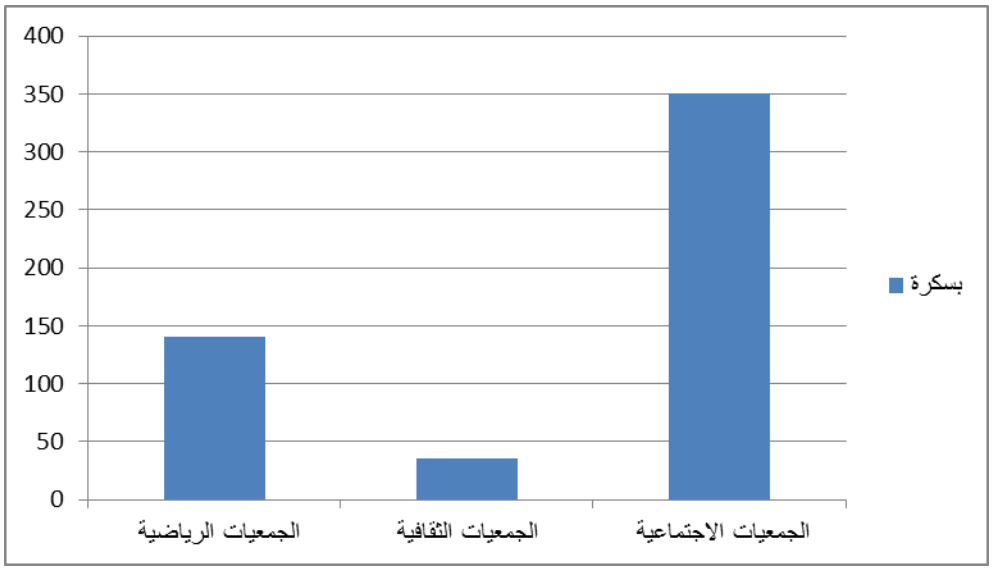

رسم توضيحي لتعداد الجمعيات في بلدية بسكرة.

نلاحظ من خلال الإحصاءات المقدمة سابقا ،العدد الكبير للجمعيات في ولاية بسكرة ، و اغلبها جمعيات محلية تنشط في البلديات التي تتواجد فيها ،حيث تمثل ما نسبته 88.58 من المجموع الكلي للجمعيات، فيما لا تمثل الجمعيات الولائية سوى 11.42 من المجموع الكلي للجمعيات ، كما نلاحظ من

خلال تحليلنا للإحصاءات الخاصة ببلدية بسكرة ، ان اغلب الجمعيات المحلية تأخذ الطابع الاجتماعي حيث تمثل نسبة 66.42 من مجموع الجمعيات المحلية ، كما تمثل الجمعيات الرياضية نسبة 26.75، فيما

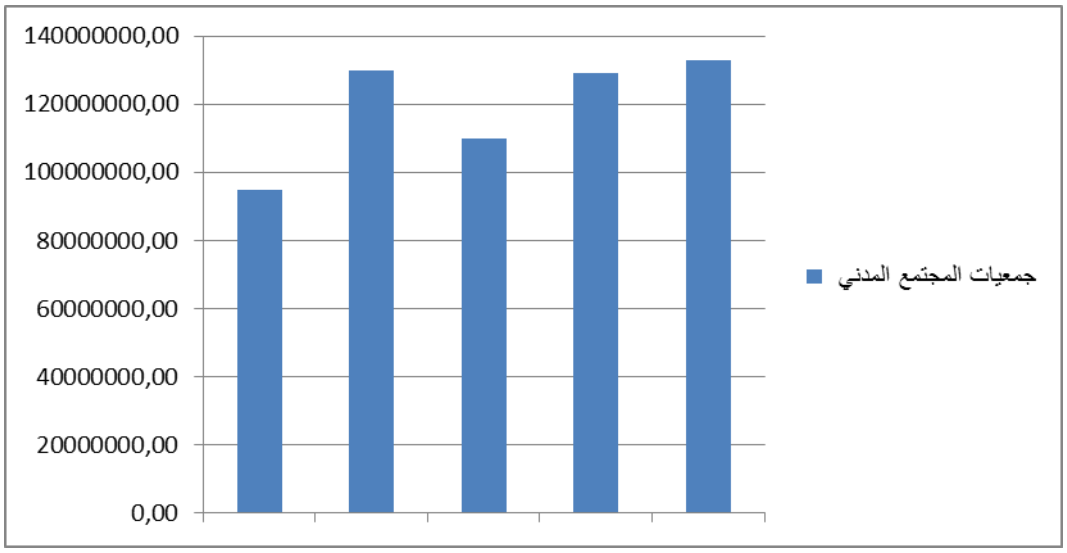

لا تمثل الجمعيات ذات الطابع الثقافي سوى 06.83 من مجموع الجمعيات.

6. المخصصات المالية المحلية للجمعيات المحلية في بلدية بسكرة

لتوضيح حجم المخصصات المالية المحلية للجمعيات سنقوم في المرحلة الأولى بدراسة المخصصات المالية المقدمة من طرف ولاية بسكرة للجمعيات ، ثم سنقوم في المرحلة الثانية بدراسة حجم المخصصات المالية المقدمة من طرف بلدية بسكرة للجمعيات أين سنوضح حجم هذه الإعانات و طبيعة الجمعيات المستفيدة منه.

1.6 المخصصات المالية الولائية للجمعيات

تقوم الولاية سنويا بتخصيص مقدار معين من ميزانيتها لدعم الجمعيات ، وتحسب قيمة هذه الإعانات على أساس 3 بالمائة من عائدات الضرائب المباشرة للسنة المالية الحالية ، و لتوضيح قيمة المبالغ المخصصة للجمعيات ، سنقوم بدراسة حجم المخصصات المالية المدرجة في الميزانية السنوية للولاية الممنوحة للجمعيات خلال خمس سنوات ابتداء من سنة 2010 الى 2014 ، وذلك بالاعتماد على الشكل البياني التالي :

رسم توضيحي لحجم المخصصات المالية المدرجة في ميزانية ولاية بسكرة للجمعيات.

يظهر من خلال الشكل البياني أعلاه أن حجم المخصصات المالية الولائية المدرجة في الميزانية للجمعيات يتغير من سنة إلى أخرى صعودا و نزولا ، حيث بلغ في سنة 2010 مبلغ 95000000.00 ، ليرتفع في سنة 2011 الى مبلغ 129950000.00 ، لكن حجم هذه المخصصات عاود الإنخفاض في سنة 2012 عند مبلغ 110000000.00 ، لي يرتفع من جديد في سنة 2013 حيث وصل مبلغ 129000000.00 ، اما في سنة 2014 فإن حجم هذه المخصصات وصل الى مستوى لم يسجل من قبل ليصل الى مبلغ 132800000.00

2.6 المخصصات المالية البلدية للجمعيات

تقوم البلدية كل سنة بتخصيص مبالغ مالية لدعم الجمعيات ، وتحسب حجـــــم هذه المخصصات باقتطـــاع نسبة 3 بالمائة من إيرادات البلدية الجبـــــــائية (الضرائب المباشرة)، ولتوضيح مقدار هذه المخصصات و حجمها سنقوم بدراسة تطورها من سنة إلى أخرى لمدة خمس سنوات ابتداءا من سنة 2010 وهذا ما سنوضحه في الرسم البياني التالي :

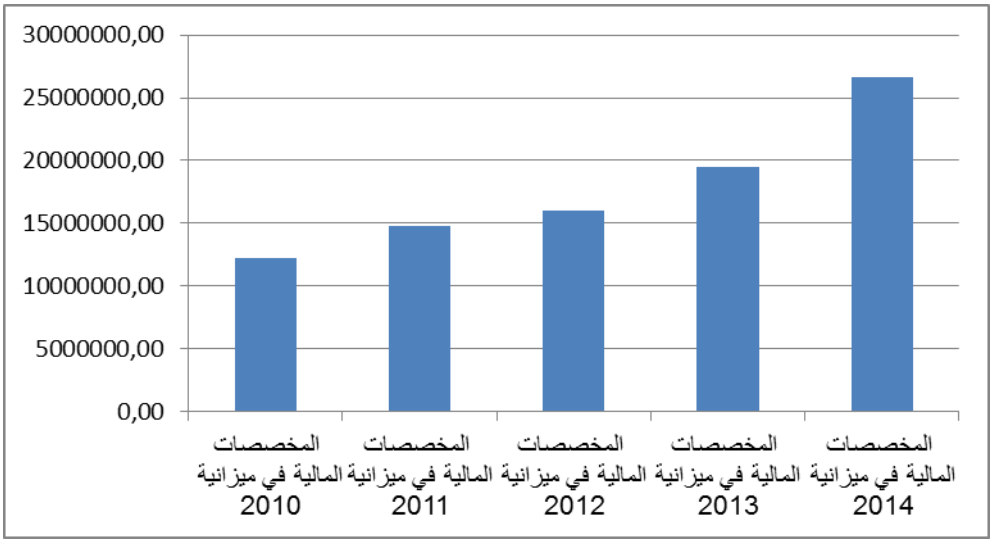

رسم توضيحي لحجم المخصصات المالية المدرجة في ميزانية بلدية بسكرة للجمعيات

بلغ حجم المخصصات المالية البلدية للجمعيات للسنوات الخمس الماضية (من سنة 2010 الى سنة 2014) مبلغ 89172681.36 دج ، وتطورت هذه المخصصات بمنحى تصاعدي من سنة الى اخرى ، حيث بلغت في سنة 2010 مبلغ 12231993,15 دج و في سنة 2011 مبلغ 14816262,72 دج و في سنة 2012 مبلغ 16061922,18 دج و في سنة 2013 مبلغ 19469169,79 دج ، لتصل الى حدها الاقصى في سنة 2014 بمبلغ 26593333,52 دج

7. المخصصات المالية البلدية السنوية في الميزانية ونسبتها مقارنة بالمبلغ الإجمالي للميزانية

وفيما يلي سنقوم بدراسة مقدار المخصصات المالية السنوية المدرجة في الميزانية ونسبتها مقارنة بالمبلغ الإجمالي للميزانية ، من خلال الرسومات التوضيحية التالية وذلك بالاعتماد على الجدول البياني رقم 01

المخصصات المالية البلدية لجمعيات لسنة

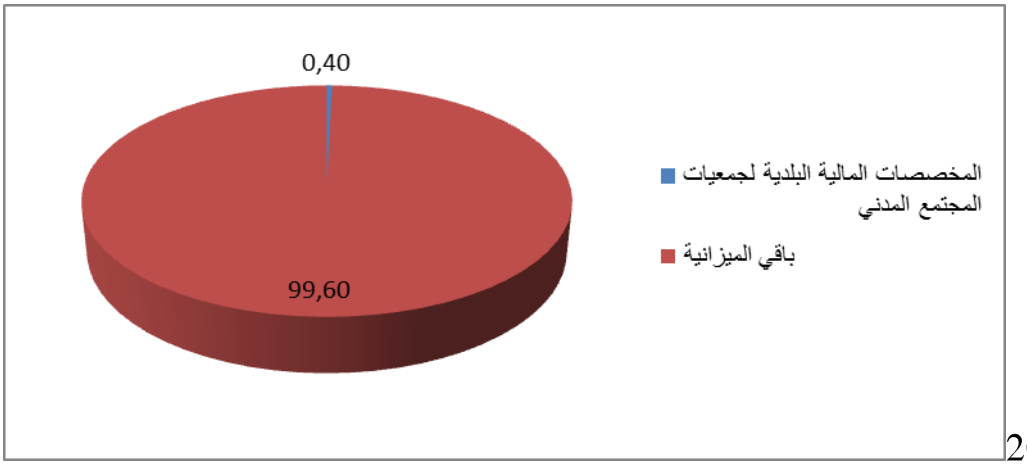

2010

بلغت المخصصات المالية البلدية الممنوحة للجمعيات في سنة 2010 مبلغ 12231993,15 دج ، الا انها لا تمثل سوى نسبة 0.40 % من المبلغ الاجمالي للميزانية و المقدر ب 3056069674.87 دج ، فحين تمثل نسبة 99.60% الباقية المبلغ المخصص لتمويل باقي القطاعات أي 3043837681,72 دج

المخصصات المالية البلدية للجمعيات لسنة 2011

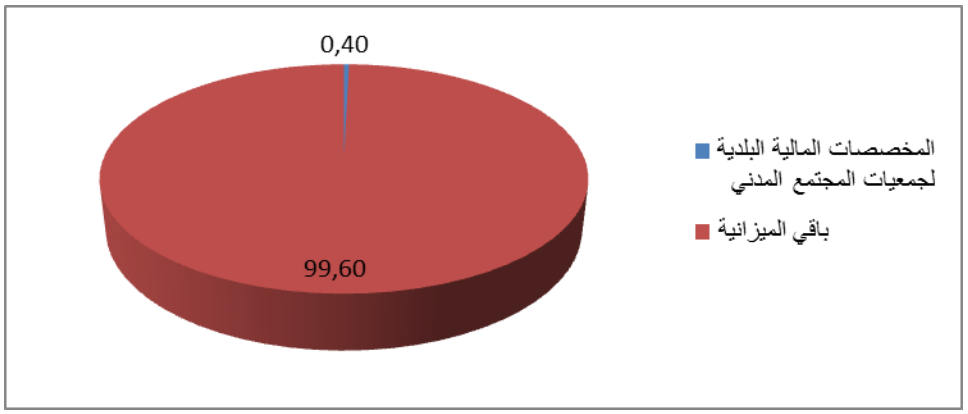

بلغت المخصصات المالية البلدية الممنوحة للجمعيات في سنة 2011 مبلغ 14816262,72 دج ، تمثل هذه المخصصات نسبة 0.40% من المبلغ الاجمالي للميزانية و المقدر ب 3651602202,53 دج ، فحين تمثل نسبة 99.60% الباقية المبلغ المخصص لتمويل باقي القطاعات أي 3636785939,81 دج

المخصصات المالية البلدية للجمعيات لسنة 2012

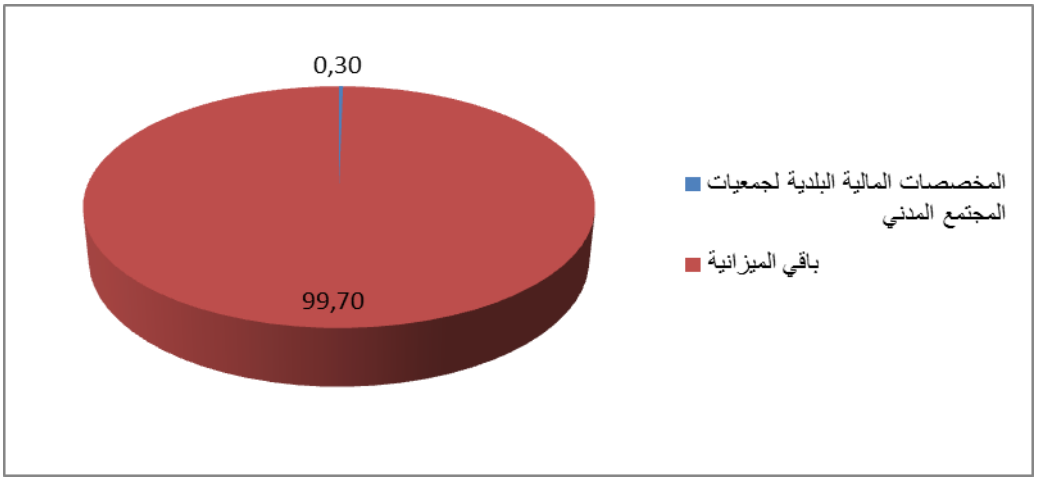

شهدت نسبة المخصصات المالية الممنوحة للجمعيات انخفاضا في سنة 2012 ، فرغم ان قيمة الدعم المالي المقدم للجمعيات في هذه السنة ارتفع ليصل الى مبلغ 16061922,18 دج ، الا انه لا يمثل سوى نسبة 0.30% من المبلغ الاجمالي للميزانية و المقدر ب 5347235009,87 دج ، بالمقابل تمثل نسبة 99.70% الباقية نسبة ما خصص لتمويل باقي القطاعات أي 5331173087,69 دج

المخصصات المالية البلدية للجمعيات لسنة 2013

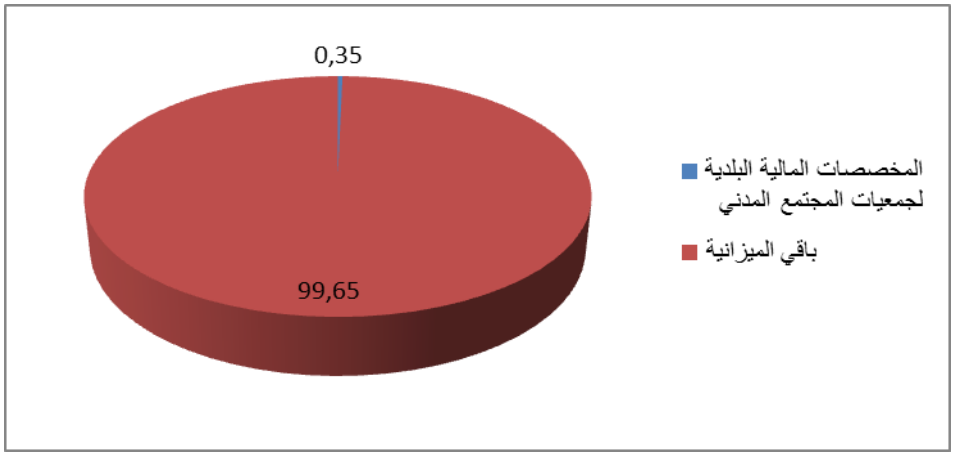

شهدت نسبة المخصصات المالية الممنوحة للجمعيات ارتفاعا طفيفا في سنة 2013 حيث بلغت 0.35 %، رغم ان قيمة الدعم المالي المقدم ارتفع ليصل الى مبلغ 19469169,79 دج ، بالمقابل تمثل نسبة 99.65 % الباقية مقدار ما خصص لتمويل باقي القطاعات أي 5465170201,62دج

المخصصات المالية البلدية لجمعيات لسنة 2014

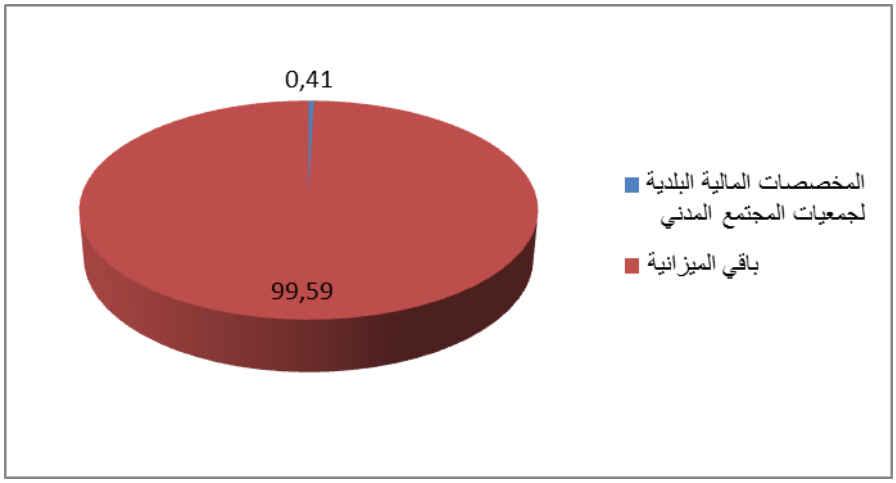

ارتفعت المخصصات المالية البلدية الممنوحة للجمعيات في سنة 2014 لتبلغ 26593333,52 دج ، وهذا ما سمح بارتفاع نسبة المخصصات المالية الممنوحة للجمعيات لتصل الى 0.41 %، فحين تمثل نسبة 99.59 % الباقية المبلغ المخصص لتمويل باقي القطاعات و المقدر ب 6453673268,19 دج

من خلال الرسومات التوضيحية السابقة نستنتج أن المخصصات المالية البلدية للجمعيات شهدت ارتفاعا من سنة إلى أخرى خلال فترة الدراسة الممتدة لخمس سنوات من سنة (من سنة 2010 الى سنة 2015) ،لكن ورغم الوتيرة التصاعدية لحجم هذه المخصصات، تبقى نسبتها ضئيلة إذا ما تم مقارنتها بالمبلغ الإجمالي للميزانية في كل سنة ، حيث انها لم تتجاوز في أحسن الأحوال نسبة 0.50 % ، ومن جهة أخرى نلاحظ أن ما تبقى من الميزانية (نسبة 99.50 %) خصص لتمويل باقي القطاعات

بالإضافة إلى هذا التباين الكبير بين ما تم تخصيصه في الميزانية لصالح هذه الجمعيات مقارنة بالحجم الإجمالي للميزانية في كل سنة ، نلاحظ أيضا و من خلال البيانات المتحصل عليها من بلدية

بسكرة ، الفارق الواضح بين حجم المبالغ المخصصة لتمويل الجمعيات المدرجة في الميزانية السنوية للبلدية ، و بين ما تم منحه فعلا لها ، و الجدول التالي يوضح ذلك .

السنة	المخصصات المالية للجمعيات المدرجة في الميزانية	الإعانات المالية الممنوحة فعلا للجمعيات
2010	12231993,15 دج	8930000,00 دج
2011	14816262,72دج	10700000,00 دج
2012	16061922,18 دج	14800000,00 دج
2013	19469169,79 دج	10000000,00 دج
2014	26593333,52 دج	23550000,00 دج

جدول رقم 02 – جدول يبن الفرق بين حجم المخصصات المالية المدرجة في ميزانية البلدية لجمعيات ، و بين حجم الإعانات المالية الممنوحة لها فعلا.

يعود هذا التباين بين ما خصص في الميزانية للجمعيات و بين ما تم منحه إياها فعلا لعدة عوامل نوجزها فيما يلي:

•لا يحق لجمعية استفادت من الدعم المالي في السنة الحالية الاستفادة من الدعم للسنة القادمة إلا بعد أن تكون قد استهلكت ما تم تخصيصه لها ، و على هذا الأساس يتم إقصائها من حقها في الحصول على دعم آخر

• لا تلتزم بعض الجمعيات بالشروط القانونية التي تضعها السلطات المحلية من أجل الحصول على الدعم المالي ،و من بينها تقديم التقرير المالي و الادبي و الذي تحدد فيه الجمعية مقدار الدعم المتحصل عليه و اوجه انفاقه ،مما يحرمها من الاستفادة من الاعانات المالية كل سنة.

•رغم الكم المعتبر من الجمعيات المعتمدة في بلدية بسكرة ، إلا أننا نجد أن بعضها لا تقوم بأي نشاط جمعوي و بالتالي فهي لا تطلب هذا الدعم أصلا

• تقوم لجنة مختصة بدراسة طلبات الدعم المقدمة من طرف الجمعيات ، و استبعاد الجمعيات التي لا تقوم بأي نشاط جمعوي فعال ، حتى لا تذهب هذه الإعانات لأطراف لا هم لها سوى الحصول على أموال لاستعمالها في أغراضها الشخصية .

الخاتمة :

تعتبر الجمعيات شريك فعال في إحداث التنمية المنشودة ، لذى خصصت الدولة لها مبالغ مالية ضمن ميزانياتها السنوية من أجل مساعدتها على القيام بنشاطاتها و التكفل الأمثل بانشغالات المواطنين، إلا انه يلاحظ ومن خلال هذه الدراسة أن ما خصص لهذه الجمعيات من دعم مالي من طرف الجماعات المحلية لا يتجاوز في أحسن الأحوال نسبة 0.41 بالمائة من مجموع ميزانياتها السنوية ، هذا الحجم من الدعم يبقى ضئيلا و غير كافي بالمقارنة مع ما يمكن أن تقدمه هذه الجمعيات من خدمات مهمة في مختلف المجالات الاقتصادية و الاجتماعية فيما لو أعطيت حقها من الدعم المالي باعتبار أن إيجاد التمويل الكافي لهذه الجمعيات يمكنها من تخفيف العبء على الدولة و التكفل بانشغالات أفراد المجتمع بسرعة و كفاءة .

قائمة المصادر و المراجع :

. ابراهيم بن علي ملجم ، ادارة المنظمات غير الربحية ، النشر العلمي و المطابع ،جامعة الملك سعود ، السعودية ، 2004

. القانون الاساسي للجمعيات في الجزائر في اطار احكام القانون 12-06 المؤرخ في 2012/01/12

. المرسوم التنفيذي رقم 12-315 المؤرخ في 21 غشت 2012 يحدد شكل ميزانية البلدية و مضمونها ، الجريدة الرسمية ، العدد 49

. طلعت الشافعي ، محمد يوسف "دليل جمعيات الأهلية3 (المجموعة المتحدة و دعم المنظمات الغير حكومية) ، مصر . بدون سنة

. قنديل أماني و سارة بن نفيسة، الجمعيات الأهلية في مصر، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، مصر، 1994

. قوت القلوب محمد فريد " تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية " المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، مصر ، 2000